

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 442 - الباب الثالث في بيّان مسائيل تتعلّق بالاجارة .
 وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في بدل الاجارة واصنافه .
 واحواله الاول واصنافه : هي كبيّان المققدار وبيّان الوصف وما
 يليها . والاحوال كالمصّحاحية لصيّر ورته بدل اجارة , والمكان
 الواجب تسليمه فيه وما يليها من الاشياء ايضاً . خلاصة
 الفصل : 1 - ما صلح لأن يكون ثمناً للمبيع يصلح لأن يكون
 بدل اجارة . وبعض الاشياء التي لا تصلح لأن تكون ثمناً
 تصلح لأن تكون بدلاً بخلاف البعض الآخر كالجيفة . 2 - إذا
 كان بدل الاجارة نقداً وكان مَوْجُوداً يكون معلوماً
 بالاجارة أمّسا إذا لم يكن مَوْجُوداً في الحاضر يُعلم ببيّان
 مققداره ووصفه . 3 - إذا كان بدل الاجارة من العُرُوض يكون
 معلوماً ببيّان جنسه ونوعه ووصفه ومققداره . 4 - يُسلم
 بدل الاجارة إذا كان المأجور عقاراً في الممكان الموجود
 فيه وإذا كان عملاً ففي الممكان الذي يقوّم فيه الأجير
 بالعمَل . (المادّة 6463) ما صلح أن يكون بدلاً في البيع
 يصلح أن يكون بدلاً في الاجارة ويجوز أن يكون بدلاً في
 الاجارة الشيء الذي لم يصلح أن يكون ثمناً في البيع
 ايضاً . مثال ذلك : يجوز أن يُستأجر بستان في مقابلاًة
 رُكوب دابّة أو سكن دار . ما صلح أن يكون بدلاً في البيع
 وهو عجارة عن دين بمالٍ مثليّ , يصلح أن يكون بدلاً
 اجارة كما يصلح أن يكون بدلاً في الاجارة ما لا يصلح أن
 يكون ثمناً في البيع كالتقديسات والمنافع التي ليست
 مثليّة . أي أن الممّعة قد عُلّيّه في البيع العيّن , وفي
 الاجارة الممنفعة . العيّن : أصل وبما أن الممنفعة
 تابعة لذلك الأصل فما صلح لأن يكون بدلاً للعيّن يصلح
 لأن يكون بدلاً لتابعها (الطّوري) . وفي هذه المادّة
 فقرتان :

